الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية في العالم العربي والخارجي ... ولاثبات فشل هذه المحاولات يكفي ان نشير الى الغاء سفر وفد وجهاء المناطق للتعزية بوفاة الملك فيصل » .

التحذير من اتساع نطاق العمل الفدائي

تحذر بعض الدوائر الاسرائيلية من اتساع نطاق العمل الفدائي في المستقبل القريب ، خاصة وانه « مقابل ازدياد العمليات على جانبي الخط الاخضر [حدود ١٩٤٩] فان النشاط من خلف الحدود قد خف مؤخرا ... ويكمن السبب الرئيسي لذلك في القتال الاخير بين الفدائيين وبين حزب الكتائب اللبناني ... او ربما يفضلون [الفدائيين] عدم تعريض لبنان لضربة انتقامية في هذه المرحلة ... خصوصا وان اسرائيل بقيت « مدينة » لهم منذ ليلة سافوي » (يديعوت أحرونوت، ١٩٧٥/٥/٩).

ورغم انه « لم ينفذ اي هجوم ضد اهداف اسرائيلية يهودية في الخارج منذ كانون الثاني الماضي ... فان هذا لا يمنع ان تقوم جبهة الرفض بعمليات في الخارج بهدف افشال اشتراك منظمة التحرير في اي حل سياسي في اطار مؤتمر جنيف او بطرق اخرى » .

« ... كذلك هناك اساس للافتراض بان فتح ومنظمات « معتدلة » اخرى تخطط وتعد لعمليات ضد الاهداف الاسرائيلية في الخارج ، ذلك ان تلك المنظمات قد تغير مواقفها لعدة اسباب ، منها فشلها في توجيه ضربات داخل اسرائيل ، او اذا لم تنجح بالاشتراك في مؤتمر جنيف ، او لتوجيه انظارنا عن هجوم عربي شامل علينا . وهناك ايضا اهداف اخرى مثل ... ضرب ناقلات النفط التي تنقل البترول من الخليج الفارسي لاسرائيل » (المصدر نفسه) .

تضعضع المعنويات

علاوة على الفشل السياسي والعسكري في مواجهة الثورة الفلسطينية ، منيت اجهزة الاعلام الاسرائيلي بفشل ذريع في تغطية نشاطات الثورة او التقليل من اهميتها ، مما اثار غضب بعض المسؤولين الاسرائيليين . فبعد الانفجار الذي وقع في احد الابنية في القدس وجه عضو الكنيست يوسف تامير (ليكود) سؤالا مستعجلا يحتج فيه على عرض التلفزيون الاسرائيلي لهذا « المشهد الذي يهدم المعنويات » (معاريف ، ١٩٧٥/٥/١٤) . وقد وجه البعض انتقادات شديدة للتلفزيون ، بقوله ان « عرفات يتلقى خدمة مجانية من دولة اسرائيل » و « هناك انطباع بان المخربين يوجهون مصلحة الاذاعة » . وصرح تسفي برنشتاين ، سكرتير عام الحزب الديني القومي ، بانه « يتضح من رد فعل الجمهور على البرامج ان الاستياء من التلفزيون يعم الجميع وينبغي العمل على تغيير قانون مصلحة الاذاعة ، بشكل يجعل الاجهزة الحكومية توجهها كأي قطاع اخر من قطاعات الخدمات ... كذلك على المعارضة في الكنيست ان تعمل مع الائتلاف الحاكم لاجتثاث الاعشاب الضارة التي انتشرت في اجهزة الاعلام ... ان هذه مشكلة امنية — ولا نبالغ في قيمتها ووزنها » (المصدر نفسه) .

ومن جهة اخرى قدم النائبان شوشاناه اربيلي — الموزيلينو (التجمع) ويوسف تامير (ليكود) ، اقتراحا لجدول اعمال الكنيست لتعديل قانون مصلحة الاذاعة ، ولكن النائبين بوعز موآب (قائمة حقوق المواطن) ومئير باعيل (موكيد) طلبا اسقاط الاقتراح من جدول الاعمال بحجة ان السياسيين ليس هم الذين يقررون نوع البرامج المعدة للبث وان الكنيست لا يستطيع ان يكون منصة لبحث مضمون الكتب والمسرحيات والافلام ... » (دافار ، ١٩٧٥/٥/١٥) .

كذلك ارتفعت اصوات اخرى تعارض فرض المراقبة على البث ، ذلك ان « الاضرار التي تسببها لن تقل — بل العكس هو الصحيح » ، بينما انهم اولئك الذين يلوحون باعلام « التآمر والانهزامية » بانهم « بعلا من الانضمام للحرب التي تهدد كياننا ... يذهبون باتجاه خاطىء ، فهم الذين يهدمون المعنويات وهم المتخصصون بالتضليل والتمويه وهم الذين يتسلحون الآن بأدوات القصارين ويعملون على تغطية العورة بطبقات من الدهان اللامع ... ان مهمة وسائل الاعلام هي تغطية الاحداث في اطار العقل المستقيم والحاجات الامنية الحقيقية — اما اذا استجابت لغضب النائب تامير وغيره فانها ستخون واجبها » (معاريف ، ١٩٧٥/٥/١٤) .

واعلن وزير المعارف والثقافة ، المسؤول عن تنفيذ قانون مصلحة الاذاعة ، بأنه لم يصل الى استنتاج بضرورة تغيير قانون الاذاعة او زيادة